

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf/ M'SILA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département Sciences financières et comptabilité



جامعة محمد بوضياف / المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

موضوع تقرير التربص

التحليل المالي لمؤسسة مقترضة دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري ولاية مسيلة

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس
في العلوم: المالية والمحاسبة تخصص: مالية ومحاسبة

تحت إشراف الاستاذة

أ.د/ بن فرج زوينة

إعداد الطالبين:

- نويوة صلاح الدين
- ربيعي صلاح الدين

شكر و عرفان

مصدقاً لقوله صلي الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع ونسأله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعاً. نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذة

"بن فرج زوينة" التي أشرفت على هذا العمل المتواضع.

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف المسيلة وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام. كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو كانت بمساهمة صغيرة.

إهداء



انطلاقاً من قول المولى عز وجل:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " الآية 19 سورة النمل

نهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله،

إلى كل أفراد العائلة الكريمة وكل الأصدقاء كل باسمه،

وإلى كل زملائنا وكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و عرفان
إهداء
فهرس المحتويات
فهرس الجداول والأشكال

مقدمة.....

الفصل الأول

الإطار العام حول: البنوك التجارية، القروض، التحليل المالي

تمهيد- 3 -

- 4 -المبحث الاول: نبذة عامة حول البنوك التجارية والقروض
- 4 -المطلب الاول: البنوك التجارية ووظائفها
- 6 -المطلب الثاني: القروض وانواعها
- 7 -المطلب الثالث: اجراءات ومعايير منح القروض:
- 9 -المبحث الثاني: مدخل عام حول التحليل المالي
- 9 -المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي واهدافه
- 11 -المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي
- 12 -المطلب الثالث: مؤشرات ونسب التحليل المالي
- 18 -خلاصة الفصل:

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - CPA المسيلة -

تمهيد- 20 -

- 21 -المبحث الأول: تقديم وكالة المسيلة وهيكلها التنظيمي
- 21 -المطلب الأول: لمحة عن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مسيلة
- 21 -المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري
- 24 -المطلب الثالث: وظائف وأهداف بنك قرض شعبي جزائري
- 25 -المبحث الثاني : دراسة حالة تطبيقية (قرض استغلال)
- 25 -المطلب الأول : شروط ومكونات ملف طلب القرض
- 26 -المطلب الثاني: الدراسة التحليلية لملف القرض
- 32 -خلاصة الفصل الثاني

الخاتمة..... Error! Bookmark not defined.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لCPA ووكالة المسيلة	21

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حساب رأس مال العامل	24
02	تطور مؤشر رأس المال الصافي خلال الفترة : 2014-2016	25
03	رأس مال العامل الخاص	26
04	الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم	26
05	صافي القيم الجاهزة للخزينة	27
06	المردودية التجارية	27
07	المردودية المالية	28
08	التحليل المالي بالنسب المالية	28

مقدمة

بدأت البنوك التجارية نشاطها كمؤسسة خاصة لتلبية حاجات بعض الافراد؛ وتتقاضي مقابل ذلك فإدء، ويتوسع ذلك نشاطها اصبحت مصارف وتلعب دور حيوي في تمويل الاقنصاد.

تعتبر البنوك التجارية وسيط بين اصحاب الفائض (الودائع) واصحاب العجز (القروض) حيث تعد الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال حيث تعتبر عملية الإقراض من الخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء واهم مصدر لربحية البنوك.

ونظرا لأهمية القروض وحساسيتها بالنسبة للأنشطة المصرفية فإنها تولي أهمية كبرى في دراسة ملفاتها. وهناك اعتبارات مهمة يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة من أجل تسيير العملية الاقراضية بكفاءة وتجنب المخاطر المصرفية. من اهم الوسائل والأليات المستخدمة في دراسة ملفات القروض مؤشرات النسب المالية.

سنحاول في خلال بحثنا معرفة أهمية استخدام التحليل المالي في البنوك التجارية من خلال مراقبة التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي أهم المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مسيلة في دراسة ملفات القروض؟.

الفصل الأول

الإطار العام حول:

البنوك التجارية، القروض، التحليل المالي.

تمهيد

تحتل البنوك مكانة هامة حيث أصبح من غير الممكن الاستغناء عن الخدمات التي تقدمها للغير، فالبنوك التجارية تعتبر من المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع ومنح القروض، حيث يعتبر ذلك من الوظائف الأساسية التي تقوم بها.

وبالرغم من تعدد سبل التمويل، إلا ان الطلب على القروض البنكية يبقي في تزايد مستمر، فالقروض تعتبر من أهم مصادر التمويل لأفراد والمؤسسات، ولهذا تعمل البنوك على وضع إجراءات لتقييم العميل الطالب للقرض سواء كان فردا أو مؤسسة، عن طريق دراسة تحليلية مدققة للجانب المالي والجانب الغير المالي للعميل.

سنحاول في هذا الفصل التطرق لكل من مفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والقروض واهم الأساليب المستخدمة في منح القروض، لذا سنقسم هذا الفصل الي محورين:

المحور الاول: نبذة عامة حول البنوك التجارية والقروض.

المحور الثاني: الإطار العام للتحليل المالي.

المبحث الأول: نبذة عامة حول البنوك التجارية والقروض

إن حاجة الإنسان لإيجاد أماكن لحفظ أمواله، دفعته إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة بهذه الغاية، ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية، وكذلك تلعب القروض دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والممول الرئيسي لكل المؤسسات الفردية أو المعنوية.

المطلب الأول: البنوك التجارية ووظائفها

بدأت المعاملات في البداية عن طريق استعمال الودائع والسيولة، ومثلت هذه العملية أهم وظيفة من وظائف البنوك لدرجة أنها تعرف الآن ببنوك الودائع، واستطاعت البنوك التجارية عن طريق عمليات خلق الودائع خلق النقود الكتابية وزيادة حجم وسائل الدفع الموجودة في المجتمع، وإن أول مصرف أنشئ كان في البندقية 1517 م، ثم بنك أمستردام 1609 م، ثم بنك إنجلترا 1694 م، ثم بنك فرنسا 1800 م

أولاً: مفهوم البنوك التجارية:

يرتبط ظهورها بتطور نشاط الصاغة والسيارة، حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفاً من الضياع أو السرقة مقابل إقبال يضمن مقدار الوديعة، ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم، ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الأولى للشيك، ومن ثم توافرت لدي البنوك إمكانية خلق الالتزامات على نفسها تزيد مرات عديدة عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق الاقتراض والحصول على فوائد.

وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الي مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق النقود.¹

ويعرف البنك التجاري أيضاً بالمؤسسات أو المنشأة الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة الامانة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الاجل، وتسمى أحياناً ببنوك الودائع وقد أطلق البعض عليها هي المؤسسات التي تقترض لتقرض وهذا القول يركز على الوظائف الاساسيتين للبنوك التجارية وهما قبول الودائع وتسليف الاموال.²

¹ ارحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، قسنطينة، 2008، ص(10-12).

² محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، 2013، ص34.

ثانياً: وظائف البنوك التجارية:

يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة وذلك كالآتي:

1-الوظائف التقليدية: البنوك التجارية التقليدية هي المؤسسات المالية التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. تعتبر هذه البنوك العمود الفقري للنظام المصرفي التقليدي وتقوم بأداء الوظائف التالية:¹

أ-استقبال الودائع: تسمح البنوك التجارية للأفراد والشركات بإيداع الأموال في حساباتهم البنكية. وتشمل الودائع المصرفية الحسابات الجارية وحسابات التوفير وشهادات الوديعة المصرفية؛

ب-تقديم القروض: توفر البنوك التجارية التقليدية القروض للأفراد والشركات. يمكن استخدام القروض لأغراض متنوعة مثل شراء العقارات أو توسيع الأعمال التجارية أو تمويل التعليم؛

ج-الصرافة وتحويل الأموال: توفر البنوك التجارية خدمات صرافة تسمح للعملاء بتحويل الأموال داخل البلاد وخارجها، وتقديم خدمات صرف العملات الأجنبية؛

د-إدارة المدفوعات: تقدم البنوك التجارية خدمات إدارة المدفوعات للشركات والمؤسسات، مثل خدمات الشيكات والتحويلات البنكية والمدفوعات الإلكترونية؛

2-الوظائف الحديثة: تقوم أيضاً البنوك إضافة للوظائف التقليدية بتقديم خدمات نذكر منها:²

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة؛

- تمويل الاسكان الشخصي من خلال الاقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب ألا يتجاوزه؛

- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الاقراض الآجال قصيرة إلى الاقراض لأجال متوسطة وطويلة الآجل نسبياً؛

¹ بن فرج زويينة، محاضرات في مقياس المحاسبة البنكية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة اقتصاد نقدي وبنكي، برج بوعرييج، 2015/2016، ص6.

² محمد مصطفى السنهوري، مرجع سابق، ص84.

المطلب الثاني: القروض وأنواعها

إذا كانت الودائع هي المصدر الأساسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال.

أولاً: مفهوم القروض:

وضع تحت تصرف غير رأسمال مع الالتزام باسترداده، إما رأسمال نفسه أو ما يعادله ويعرف " هو منح البنك الثقة أو إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال"

عرفت القروض أيضاً بأنها: تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال على أن يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه الخدمات بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.¹

ثانياً: أنواع القروض:

تعد القروض بشتى أنواعها بمثابة العمود الفقري للبنوك، وإليها توجه النسب الأكبر من مواردها وتحقق النسب الأكبر من إيراداتها، ومن هنا فإن مصلحة القروض تحتل موقعا محوريا في البنك.

من هذا المنطق تسعى البنوك إلى التنوع في عمليات الإقراض، ليس فحسب بغرض توزيع المخاطر، ولكن أيضاً بغرض تعظيم الدخل. وتقسم القروض إلى عدة أنواع ووفق عدة معايير:²

1- حسب معيار الزمن: وتتكون من قروض قصيرة الاجل وقروض متوسطة الاجل وقروض طويلة الاجل.

2- حسب معيار الهدف: قروض استثمار وقروض استهلاك.

3- حسب معيار النشاط: قروض صناعية وقروض زراعية وقروض تجارية.

4- حسب معيار التعبئة: قروض قابلة للتعبئة (اعادة خصم) لدي بنوك او مؤسسات مالية اخري او البنك المركزي، وقروض غير قابلة للتعبئة.

5- حسب معيار الطبيعة: قروض فعلية وقروض بالتوقيع.

¹شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2، 2000، ص 90

²رحيم حسين، كتاب الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، طبعة 2008، 1، ص 238

المطلب الثالث: اجراءات ومعايير منح القروض:

اولا: اجراءات منح القروض: تخضع القرارات منح الائتمان للإجراءات التالية:¹

1. تقديم ملف طلب القرض من الزبون: ويتكون الملف من الوثائق التالية:

- القوائم المالية،

- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع الموارد التمويلية (دراسة تفصيلية)،

- نسخة من السجل التجاري،

- عقد ملكية او عقد ايجار المحل،

- الضمانات المقترحة.

2. الفحص الأولي للقرض،

3. دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك: وتشمل هذه الدراسة الجوانب التالية:

- شخصية العميل،

- تحليل المركز المالي للزبون،

- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع،

- المقابلة والمعاينة،

- الضمانات،

- التفاوض مع الزبون علي القروض.

4. اتخاذ قرار الاقراض،

5. صرف مبلغ القرض،

6. تحصيل القرض.

¹ رحيم حسين، اقتصاد المعرفي، دار بهاء الديبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2006 ص 263.

ثانياً: معايير دراسة ملف القرض: يعتمد في دراسة ملف القرض على عدة معايير:

1- قدرة المقترض:

ان قياس المخاطر في التسليف يتم بالمقارنة مع العائد المتوقع الذي سيحصل عليه البنك وهذا يتطلب دراسة لبيان الارباح والخسائر وتقديم الطلب المتوقع على منتجات العميل وذلك لغرض تحديد صافي التدفقات النقدية المتوقعة لبيان مدى قدرة العميل علي سداد أصل القرض والعمولات ومواعيدها.¹

2- راس المال:

تستخدم ملكية المقترض كضمان للقرض في حالة تصفية المقترض وتشير الي ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي والمكانة السوقية له كما تتطلب ملاحظة كيفية بقاءه هل تستطيع الشركة او الفرد الصمود ومواجهة حالات التدهور في المركز المالي باعتبار ان راس المال يعتبر هو الدعامه الاساسية والذي يساعد في التخفيف من الخسائر مما يضاعف مع ذلك احتمالات حالات حصول الافلاس.²

3- الضمان:

يقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي. او شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة ادبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح لمقترض. اذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان. بل يمكن ان يكون الضمان مملوكا لشخص اخر وافق على ان يكون ضامنا للقرض.³

4- الظروف الاقتصادية:

يشير البعض صراحة الي ان الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد او المنشأة المقترضة. وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي اليه الفرد او المنشأة والتغيرات في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب على السلع وظروف التوزيع.⁴

¹ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار واثل للنشر الطبعة الثانية، عمان، ص 187.

² طارق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة اولى، عمان، 2009، ص 67

³ حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2000، ص 219.

⁴ عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحف، الادارة المالية، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص 165.

المبحث الثاني: مدخل عام حول التحليل المالي

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى المطالبين في المطالب الأول سوف نعرض بعض مفاهيم التحليل المالي وفي المطالب الثاني إلى أهداف التحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

سوف نبرز من خلال هذا المطلب مختلف التعاريف المتعلقة بالتحليل المالي، وقد اختلف المفكرين في إعطاء مفهوم موحد للتحليل المالي، فكل منهم ذهب إلى تعريفه حسب وجهة نظرها الخاصة.

أولاً / مفهوم التحليل المالي: نجد من بين التعاريف ما يلي:

- التحليل المالي هو عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمناطق القوة والضعف.¹

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية ونوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.²

- من التعاريف المذكورة للتحليل المالي يمكن تلخيصه بأنه هو عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة التجارية والصناعية في الماضي والحاضر. وكذلك تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية). وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 3

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006، ص: 3.

ثانيا / اهداف التحليل المالي:

إن تعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي أدت دون شك إلى اختلاف الأهداف منهلذا فان أهداف التحليل المالي تنقسم إلىقسمين:الأهداف المتعلقة بإدارة المنشأة وأهداف تتعلق بالمتعاملين مع المؤسسة

1. بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:يمكن ذكرها النقاط التالية:¹

- تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى؛
- الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة لطلب القرض؛
- تقييم النتائج وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة مدي قدرتها على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها.

2. بالنسبة لإدارة المؤسسة: نذكر منها:²

- تقييم مدي كفاءة سياسات التمويل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرة على الاقتراض.

¹ موسى فضل المولى مالك، التحليل المالي، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007، ص:18.

² محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص: 3

المطلب الثاني: اساليب التحليل المالي

التحليل المالي منظومة من الطرق والاساليب الفنية التي يستخدمها المحلل لتحليل البيانات والمعلومات بموضوع التحليل. المؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وانجزاه لرسم سياسات المستقبل، كما تتمثل أساليب التحليل المالي في التحليل الأفقي والرأسي:

أولاً: التحليل الرأسي:

ويقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة. أو في تاريخ اعداد القائمة. يهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من القوائم بالقياس الي مجموع هذه القائمة. وكذا بالقياس الي باقي البنود اي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبعد تحديد النسب المئوية للبنود الواردة في القوائم المالية. تحل النسب بدلا من الارقام الفعلية ويكون مجموع النسب الواردة في بنود القائمة مساويا 100 % بغض النظر عن حجم البنك.¹

ثانياً: التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات):

يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام مدة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، والغرض من هذا الحساب هو متابعة تطورات فقرات القوائم المالية ليعكس بذلك التطور التاريخي لكل فقرة خاصة إذ تعددت المدد المالية التي يجري حساب هذا التحليل لها.

وهنا يتم إعطاء أحد السنوات نسبة (100%) وتسمى سنة الأساس ثم يتم مقارنة باقي السنوات محل

الدراسة بهذه السنة لملاحظة التطور التاريخي لكل فقرة.

ويساعد التحليل الأفقي في تحديد المجالات التي يحدث فيها اختلاف علينا واسع يتطلب الأمر

بحثه ومن المهم بيان كل من التغير في القيمة النقدية وفي النسبة المئوية حيث أن أي منها بمفردها قد

تؤدي إلى نتائج واستنتاجات خاطئة، ويوجه عام تعين استخدام نتائج التحليل الأفقي للتركيز على البنود

التي تتضمن مبالغ كبيرة نسبيا في القوائم المالية.²

¹ إبراهيم عبدالحليم، مؤشرات أداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2008، ص 170.

² حسن سمير عشيح، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض و التوسع النقدي في البنوك، دار الاعصار العلمي، عمان، ط1، 2019، (ص30-32).

المطلب الثالث: مؤشرات والنسب التحليل المالي

أولاً: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

1. رأس المال العامل:

يعرف رأس المال بأنه هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي ويحسب رأس المال العامل بإحدى العالقتين التاليتين:¹

أ. في الاجل الطويل:

رأس المال العامل = الاموال الدائمة - الاصول الثابتة

ب. في الاجل القصير:

رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الديون قصيرة الاجل

حتى وان كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الاجل الطويل، إلى أن هذا المؤشر قد يتغير في الاجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر:

- زيادة الاموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل؛

- التنازل عن بعض الاصول الانتاجية.

بالنقصان:

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة؛

- تسديد القروض طويلة الأجل؛

- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2012، ص33.

2. احتياجات رأس مال العامل:

يعرف على انه إجمالي الاموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيد استحقاقها، وهي تمثل الفرق بين إجمالي قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقق من جهة ومن جهة أخرى الديون قصيرة الاجل ما عدا السلفات المصرفية، وبهذا تعطي العلاقة كالتالي:¹

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقق}) - (\text{الديون قصيرة الاجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

أو

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الاصول المتداولة} + \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الاجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها: مجموع الاموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعال منمبالغ سائلة

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دور الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لان المؤسسات التي تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث تفوق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضي أجلها و تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:²

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

¹ إلياس بن ساسي يوسف قريشي، مرجع التسيير المالي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص (83، 84)
² ناصر دادي، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، ط1، دار المحمدية العصامة، الجزائر، 1998، ص51.

ثانياً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها.

1. مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها وكما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين¹ تعرف النسب المالية كذلك على أنها: "العلاقة بين قيمتين هامتين، القيمتان تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة مثل المخزونات أو إحدى المراكز، وكذلك المعطيات الأكثر إعداداً مثل رأس المال العامل أو القيمة المضافة.²

تعبّر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وتستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى.³

2. أنواع النسب المالية:

1. **نسب السيولة:** تبين لنا قدرة المؤسسة على توفير السيولة للوفاء بالتزاماتها المتنوعة اتجاه الغير وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل بما لديه من نقدية وأصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية ومن الالتزامات القصيرة الاجل نجد الودائع تحت الطلب، أما الاصول سريعة التحويل إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدي البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدي البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في الاوراق المالية قصيرة الاجل التي يتم تحويلها إلى نقدية دون خسائر.

يمكن تلخيص نسب السيولة فيما يأتي:⁴

- نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب: ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب} = (\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}) / \text{الودائع تحت الطلب}$$

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، طبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006، ص 357.

² محمد الصرفي، التحليل المالي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 231.

³ بلعور سليمان، التسيير المالي، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 67.

⁴ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الاولى، دار الذاكرة، عمان، 2013، ص (185-192).

- نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع: ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الأصول} = (\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}) / \text{إجمالي الودائع}$$

- نسبة السيولة التجارية: ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة التجارية} = \text{الأصول السائلة} / \text{إجمالي المطلوبات}$$

- نسبة السيولة القانونية: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \text{رأس المال} / \text{إجمالي التزامات البنك}$$

ب. نسب التمويل: سوف نحاول التطرق الي اهم انواع نسب التمويل:¹

- نسبة الديون الي حقوق الملكية: ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون الي حقوق الملكية} = \text{مجموع الديون} / \text{حقوق الملكية}$$

- نسبة التمويل الخاص: ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الاموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

- نسبة التمويل الدائم: ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

- نسبة التمويل الدائم: ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الاموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ص 3.

ج. نسب المديونية: تقيس نسب المديونية مساهمة كل من الملاك والدائنين في التمويل المؤسسية. حيث تتفرع الي النسب التالية:¹

- نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- نسبة القدرة على التسديد: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{الديون متوسطة وطويلة اجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

- نسبة تغطية المصاريف المالية: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الاعمال السنوي الصافي}}$$

د. النسب الربحية: وهي النسب التي تقيس ربحية البنك وتتخلص أهم هذه النسب فيما يلي:²

- نسبة العائد الاجمالي إلى الاصول: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الاصول} = \frac{\text{صافي الربح/إجمالي الاصول}}$$

- نسبة العائد إلى الاموال الخاصة: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الاموال الخاصة} = \frac{\text{صافي الربح/الاموال الخاصة}}$$

- نسبة هامش الربح الصافي: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الواردات}}$$

¹ بوشنقىير ميلود و زغيب مليكة، التسيير المالي حسب الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، ص(41-43).

² أسعد حميد العلي، "إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر"، الطبعة الاولى، دار الذاكرة، عمان، 2013، ص، 194.

هـ. نسب السوق: يتمثل دور هذه المجموعة من النسب في الوقوف على تقييم السوق المالي لأداء المؤسسة، أي تقييم أداء أسهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية.¹

ي. نسب المردودية: تقيس هذه النسب العائدة الذي تتحصل عليها المؤسسة جراء استخدامها لمجموع موجوداتها. أي ان هذه النسب تقيس مساهمة العنصر المستخدم في تحقيق مردود ما. وتحسب بالنسب التالية:²

- نسبة المردودية الاجمالية لراس المال الدائم: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاجمالية لراس المال الدائم} = (\text{رقم الاعمال الصافي} / \text{الاموال الدائمة}) \times 100$$

- نسبة المردودية الاجمالية للأموال الخاصة: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاجمالية للأموال الخاصة} = (\text{رقم الاعمال الصافي} / \text{الاموال الخاصة}) \times 100$$

- نسبة المردودية الاجمالية للأصول الثابتة: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاجمالية للأصول الثابتة} = (\text{رقم الاعمال الصافي} / \text{ديون قصيرة الاجل}) \times 100$$

- نسبة المردودية المالية: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الاموال الخاصة}) \times 100$$

- نسبة المردودية الاقتصادية: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الاصول}) \times 100$$

- نسبة المردودية التجارية: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الاعمال}) \times 100$$

¹ سعيدة بورديمة، "التسيير المالي" مطبوعة دروس في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015، ص.4.
² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010، ص.149.

خلاصة الفصل:

انطلاقاً مما تطرقنا إليه حول البنوك التجارية و القروض، يمكننا القول بان البنوك التجارية تقوم بقبول الودائع و منح القروض الذي يعتبر النشاط الاساسي لعمل هذه البنوك، حيث أصبحت هذه الأخيرة ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا نستطيع الاستغناء عن خدماتها، كما أن البنوك التجارية تهدف إلى تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساساً بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، فتؤدي بذلك إلى وقوع أحداث غير مرغوب فيها، والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة كونها ليست ملك للبنوك بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، ومن أجل ذلك يعمل البنك على وضع إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم السداد، وبالتالي يقوم بالإجراءات الوقائية التي تسمح له بالتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في منح القروض والتخفيف من حدتها.

وانطلاقاً من هنا تلجأ البنوك لإيجاد وسيلة جوهرية تساعدها في اتخاذ قرار منح القرض، أهمها استعمال التحليل

المالي.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري
- CPA المسيلة -

تمهيد

بعد التطرق في الجزء النظري لكل ما يتعلق بالتحليل المالي، سنحاول دعم ذلك والحصول على معرفة أوضح في المجال التطبيقي، ومعرفة مدى تطبيق أساليب ومؤشرات التحليل المالي في البنوك التجارية وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة، والتي تعد أقدم وكالة بالولاية.

قسمنا هذا الجزء لعدة نقاط منها، معرفة مجموعة الخدمات التي يقدمها البنك للعملاء، دراسة مهام وأهداف هذا البنك، معرفة كل الجزئيات المتعلقة بملف القرض، وفي الأخير دراسة حالة عملية من أولها لغاية قرار القرض.

المبحث الأول: تقديم وكالة المسيلة وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: لمحة عن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مسيلة

تأسس القرض الشعبي الجزائري في ولاية المسيلة عام 1976، يهدف إلى تقديم الدعم المالي والاقتصادي للمزارعين والفلاحين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف والمدن، وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر.

تقوم الوكالة بتوفير الخدمات المصرفية والمالية لجميع العملاء الذين يرغبون في الحصول على تمويل مشاريعهم وتحسين أعمالهم وتوسيع نطاقها. وتشمل خدمات البنك تمويل المشاريع والقروض الشخصية والتحويلات المصرفية وحلول الدفع الإلكتروني.

يتميز القرض الشعبي الجزائري في ولاية المسيلة بأنه يوفر الخدمات المصرفية والمالية بأسعار مناسبة وبتكاليف تنافسية، وذلك لتوفير الفرصة لأكثر عدد ممكن من العملاء للاستفادة من خدماته. وقد قام القرض الشعبي الجزائري في ولاية المسيلة بتطوير منظومة التمويل الريفي بشكل كبير، وذلك عن طريق توفير القروض المصرفية اللازمة لدعم المشاريع الزراعية والحيوانية والفلاحية في المنطقة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

يتكون الهيكل التنظيمي من:

مدير الوكالة: هو قمة رأس الهرم الإداري التابعة للمجمع وله الحق بالإشراف على كل المصالح، وهو المسؤول الأول عليالتسيير النتائج التجارية للوكالة ومن أهم أعماله ما يلي:

- السهر على السري الحسن لمختلف العمليات البنكية وتوجيه المرؤوسين وتوعيتهم.

- السهر على تطبيق القواعد والعمل بالقواعد السارية.

- يقوم بدور التخطيط، التنسيق، الرقابة والقيادة لتحقيق الأهداف الوكالة المسطرة.

2- **أمانة الوكالة:** تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية للمدير، تقوم بوظيفة الاستقبال للعملاء والزبائن.

3- **نائب المدير:** يقوم بإنابة المدير ويقوم أيضا بتلقي طلبات القروض وكذا قيامه بالربط بين مصلحة القروض

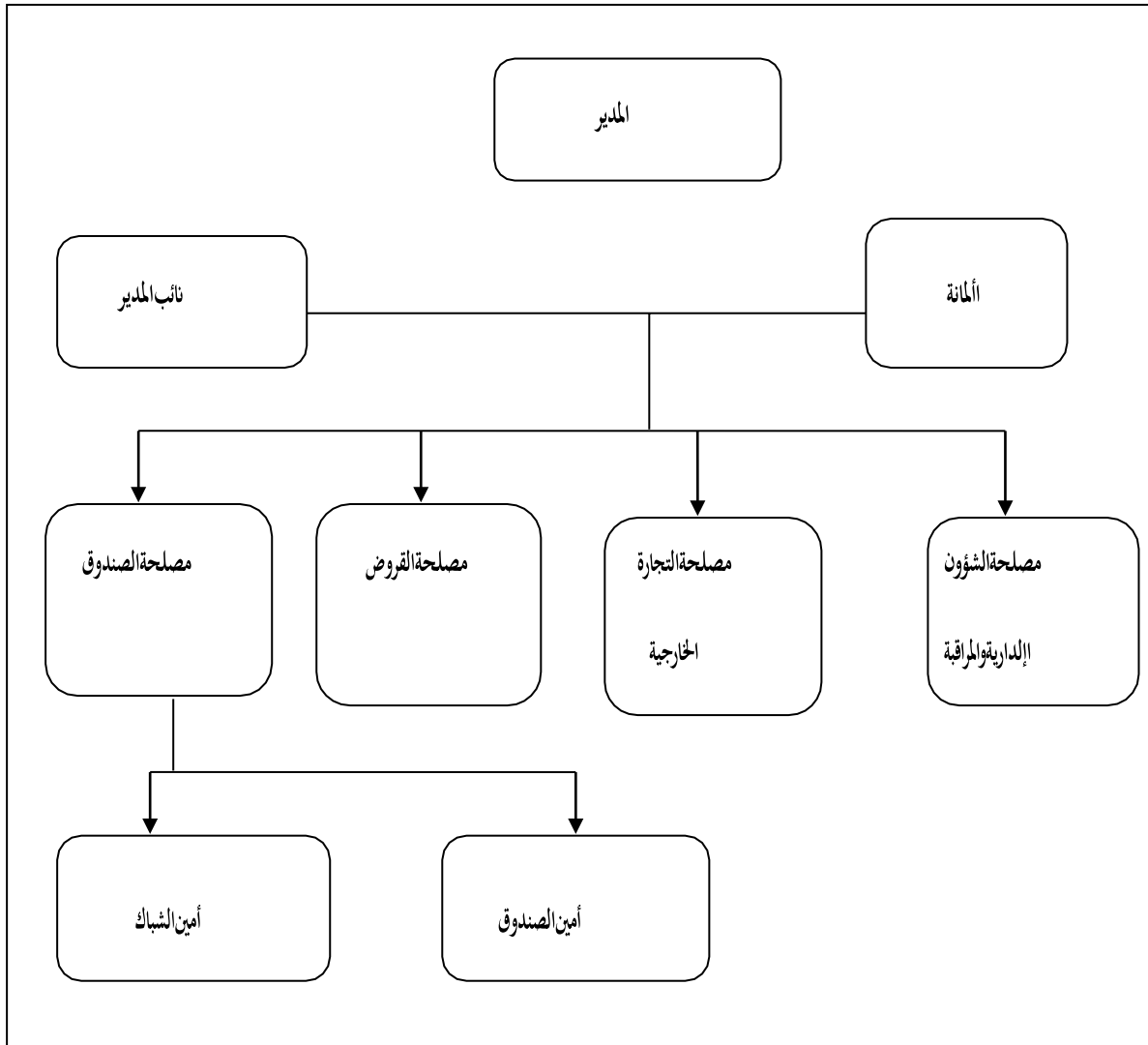
ومصلحة التحصيلات التابعة للزبائن المتحصلين على القروض

4- **مصلحة القروض** تقوم بوظيفة متابعة ودراسة ملفات القروض بالاعتماد على معايير مضبوطة من ناحية

الإقراض والتحصيل.

- 5- **مصلحة الصندوق:** تعد من أهم المصالح الموجودة في الوكالة، حيث تتم دراسة كل عمليات الإيداع والسحب على مستوى هذه المصلحة.
- 6- **مصلحة الشؤون الإدارية والمراقبة:** تضم هذه المصلحة ثلاث مصالح وهي: مصلحة الشؤون القانونية، مصلحة الأرشيف، ومصلحة التحصيلات. كما تعطي هذه المصلحة قراراتها فيما يخص القروض المعجزة، وكذا التحقق من العمل اليومي
- 7- **مصلحة التجارة الخارجية:** تقوم بوظيفة التدقيق الحسابات والملفات التابعة لها.
- 8- **أمين الصندوق:** وهو الذي يقوم بالإشراف على المسحوبات والإيداعات المالية في الصندوق، وكذا الإشراف على الأعمال المتعلقة بالصراف الآلي.
- 9- **أمين الشباك:** وهو الذي يقوم بالإشراف على المسحوبات والإيداعات المالية للصندوق وكذا الإشراف على الأعمال المتعلقة بالصراف الآلي للبنك.
- الشكل الموالي يلخص الهيكل الإداري لوكالة بنك القرض الشعبي - وكالة مسيلة- التي يمارس من خلاله نشاطاته:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي ل CPA وكالة المسيلة



المطلب الثالث: وظائف وأهداف بنك القرض الشعبي الجزائري

تتواجد على مستوى البنك العديد من المصالح التابعة للبنك، منها التي تعني بتوفير وظائف وأهداف البنك، وهي مصلحة القروض، والتي تعرف كالاتي:

- هي جهة أو قسم داخل مؤسسة مالية، مثل البنوك أو وكالات القروض، التي تعني بتوفير خدمات التمويل للأفراد والشركات. تهدف مصلحة القروض إلى تلبية احتياجات المقترضين المالية وتوفير الأموال اللازمة لتمويل مشاريعهم أو تحقيق أهدافهم الشخصية.

عادةً تقدم مصلحة القروض خدمات تمويلية للأفراد والشركات. وفيما يلي قائمة ببعض الخدمات التي قد يقدمها مصلحة القروض في وكالة المسيلة:

- قروض للأفراد: قروض لتلبية الاحتياجات الشخصية مثل تمويل السيارات، العطلات، التعليم، أو أي غرض شخصي آخر.

- قروض للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة: قروض للأفراد الذين يرغبون في إنشاء أو توسيع عملهم التجاري، بما في ذلك تمويل المعدات، وشراء البضائع، وتوظيف الموظفين.

- قروض عقارية: قروض لشراء أو بناء المنازل أو العقارات التجارية.

كما تعنى وظائف وأهداف البنك بعناصر ومتغيرات هي كالاتي:

- تمويل المشاريع والقروض الشخصية: يقدم البنك تمويلًا للمشاريع والأعمال التجارية والقروض الشخصية للأفراد والشركات.

- الحسابات الجارية: تتيح الحسابات الجارية للعملاء إدارة أموالهم وإجراء المعاملات المالية اليومية.

- الودائع الثابتة: توفر الودائع الثابتة عوائد مالية مضمونة على المدى الطويل.

- الحسابات التوفيرية: تساعد الحسابات التوفيرية العملاء على حفظ الأموال وتحقيق أرباح على المدى القصير والمتوسط.

- حلول الدفع الإلكتروني: يوفر البنك حلول دفع إلكترونية مثل الدفع عبر الإنترنت والتحويل البنكي والتحويل الداخلي والدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول.

- خدمات الصراف الآلي: توفر إمكانية السحب والإيداع النقدي والاستعلام عن الرصيد والمعاملات الأخرى.

- البطاقات الائتمانية: توفر البطاقات الائتمانية للعملاء إمكانية الشراء والسداد على المدى الطويل.

- التأمين: يوفر البنك خدمات التأمين للحماية من المخاطر المالية.

المبحث الثاني: دراسة حالة طلب قرض استغلال

المطلب الأول: شروط ومكونات ملف طلب القرض

لتقديم ملف قرض لدى وكالة البنك الشعبي الجزائري في مسيلة، يجب اتباع الخطوات التالية:

1- نموذج طلب القرض: وهو النموذج الذي يحتوي على معلومات المقترض والغرض من القرض وكيفية سداد القرض.

2- معلومات المقترض: يجب تقديم معلومات شخصية مفصلة عن المقترض، ومن بينها: الاسم الكامل، العنوان، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، الوظيفة، الدخل، الموارد المالية، وأي معلومات أخرى قد يطلبها المقرض.

3- وثائق التحقق: يجب تقديم وثائق تحقيقه تؤكد هوية المقترض، ومن بينها جواز السفر أو بطاقة الهوية الوطنية أو رخصة القيادة، وأي وثائق أخرى يطلبها المقرض.

4- الغرض من القرض: يجب تقديم وصف مفصل للغرض من القرض والأسباب التي دفعت المقترض للحصول على القرض، ومن بينها شراء عقار أو سيارة أو تمويل توسعة في الأعمال التجارية.

5- التمويل المطلوب: يجب تحديد مبلغ القرض المطلوب وفترة السداد، وأي شروط أخرى تتعلق بالتمويل، مثل نسبة الفائدة والضمانات المطلوبة.

6- الضمانات: يجب تقديم أي ضمانات مطلوبة من قبل المقرض، ومن بينها الضمانات الشخصية والضمانات العينية مثل العقارات أو السيارات.

7- السجل الائتماني: يجب تقديم تقرير حديث عن السجل الائتماني للمقترض، ويتضمن ذلك معلومات عن القروض السابقة.

المطلب الثاني: دراسة حالة ملف قرض لصيدلية بوكالة المسيلة:

أولاً: تقديم الصيدلية:

نشاط المقترض: بيع الأدوية والمستلزمات الصحية

- القطاع: الطب؛

- الشكل القانوني: شخص طبيعي؛

- تاريخ الدخول: 2016؛

- المقر: سيدي عيسى- ولاية المسيلة؛

ملف قرض صيدلي: يتكون ملف القرض الصيدلي من الوثائق التالية

طلب قرض Demanded de credit:

قرض استغلال بمبلغ 1000000.00 دج لغرض تمويل مخزون بضاعة لفتح صيدلية

الوثائق الإدارية:

مقرر فتح صيدلية

مستخرج من سجل التجاري Register commerce

شهادة عدم الخضوع لضريبة extrait de role

La carte fiscal

شهادة الضمان الاجتماعي. شهادة عمل

الوثائق التقنية:

شهادة تثبيت الاختصاص في مجال معين فيبيان القانون التأسيسي وحالة الشركة الطبيعية

الضمانات الممكن تقديمها .

الخبرة حيث أنها تعوض الضمانات .

الوثائق المالية:

ميزانية ثلاث سنوات الأخيرة 2016/2015/2014

جدول النتائج.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أولاً: رأس المال العامل الصافي

الجدول رقم 01: حساب رأس مال العامل

2016	2015	2014	
39266412	43190088	38940580	الأموال الدائمة
2157000	2900042	2855084	الأصول الثابتة
37109412	40290046	36085496	رأس المال العامل

من الجدول أعلاه يتضح أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث، وهذا يدل علأن الصيدلية تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال، كما أن للصيدلية القدرة على تمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة.

ثانياً: تطور مؤشر رأس المال الصافي

الجدول رقم 02: تطور مؤشر رأس المال الصافي خلال الفترة: 2016-2014

2016	2015	2014	المؤشر/السنة
2157000	2900042	2855048	الأصول المتداولة
45865264	43482326	42755549	ديون قصيرة الأجل
37109412	40290046	36085496	رأس المال العامل الصافي

يسمى هذا المؤشر أيضا برأس المال العامل الدائم، ولقد قمنا بتحليل وتفسير نتائجه سابقا عند حساب رأس المال العامل.

ثالثاً: رأس المال العامل الخاص

الجدول رقم 03: رأس مال العامل الخاص

2016	2015	2014	المؤشر/السنة
38617742	42058334	37285485	الأموال الخاصة
2157000	2900042	2855048	الأصول الثابتة
460 74236	158 29239	34 430 437	رأس المال العامل الخاص

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة موجب وفي تزايد مستمر خلال 3 السنوات (2014-2016)

رابعاً: الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم

الجدول رقم 04: الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم

المؤشر/السنة	2014	2015	2016
الأصول المتداولة + القيم الجاهزة	72696404	69256514	70395667
الديون قصيرة الأجل	42755549	43482326	45865264
رأس المال العامل الصافي	29940855	25774188	24530403

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال جميع السنوات (2014-2016)، كما لاحظنا أنه في تزايد مستمر، هذه الوضعية تدل على أن الأموال الدائمة تغطي كافة الأصول الثابتة، ويبقى فائض أو هامش أمان يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة استحقاقاتها والتزاماتها، وذلك يعطي صورة واضحة للبنك عن مدى قدرة المؤسسة.

خامساً: الخزينة

هي مجموع الأصول التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة

الجدول رقم 05: صافي القيم الجاهزة للخزينة

المؤشر/السنة	2014	2015	2016
رأس المال العامل	36085496	2900042	2157000
احتياجات رأس المال العامل	29940855	25774188	24530403
الخزينة	6144641	-22874146	-22373403

يتضح من الجدول أعلاه أن خزينة المؤسسة سالبة وفي تناقص مستمر خلال جميع السنوات، وهو يعني أن رأس المال العامل لم يغطي كافة احتياجات رأس المال العامل، وبالتالي يمكن القول إنالتوازن المالي غير مريح من حيث السيولة وليس بإمكانها القيام بتسديد مستحقاتها بسرعة.

المطلب الرابع: التحليل المالي باستخدام المردودية والنسب المالية:

أولا المردودية:

➤ **المردودية التجارية**

تبين المردودية التجارية الربح المحقق من كل دينار عن المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، حيث يتم توضيح هذا المؤشر في الجدول:

الجدول رقم 06: المردودية التجارية

المؤشر/السنة	2014	2015	2016
نتيجة الدورة الصافية	1539324	6718735	8555924
رقم الأعمال خارج الرسم	5584188	31899006	33502410
المردودية التجارية	0.02	0.21	0.25

نلاحظ أن المردودية التجارية للمؤسسة موجبة معناه أن رقم الأعمال السنوي الصافي غطى جميع التكاليف

➤ **المردودية المالية**

تعتبر هذه النسبة المقياس الحقيقي والممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة، حيث تدل المردودية المالية

على العائد الذي يحصل عليه الملاك مقابل كل دينار مستمر، قيم هذه المردودية بينها الجدول:

الجدول رقم 07: المردودية المالية

المؤشر/السنة	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	1539324	6718735	8555924
الأموال الخاصة	37285485	42058334	38617742
المردودية المالية	0.04	0.15	0.22

من خلال الجدول يتبين لنا أنقيم المردودية المالية في تصاعد، وهذا يدل علأنها قادرة على استغلال مواردها المالية المتاحة بشكل عقلاني.

ثانيا: التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية، أي تبين عدد المرات التي تزيد فيها الأصول المتداولة على الالتزامات الجارية، والجدول الآتي يبين قيمها.

الجدول رقم 08: نسبة السيولة العامة

المؤشر/السنة	2014	2015	2016
الأصول المتداولة	78841046	83772372	82974676
ديون قصيرة الأجل	42755549	43482326	45865264
نسبة السيولة العامة	1.84	1.92	1.80

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في تزايد مستمر خلال الثلاث سنوات (2014-2015-2016)، حيث نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية كل ديونها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية، وهذا يعطي للبنك ثقة أكبر في قدرتها بالتزاماتها قصيرة الأجل في تلك الفترة. نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة وهي تحدد مستوي رأس المال العامل، ولتوضيح قيم هذا المؤشر نستعين بالجدول

الجدول رقم 09: نسبة التمويل الدائم

المؤشر/السنة	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	38940580	43190088	39266412
الأصول الثابتة	2855084	2900042	2157000
نسبة التمويل الدائم	13.7	14.9	18.2

يتضح من الجدول أن نسبة التمويل الدائم في تزايد بشكل مستمر خلال الفترة (2014-2015-2016)، وهذا يعني أنها قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة.

قرار لجنة القرض:

بعد انتهاء مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة المسيلة - مندراسة ملف طلب القرض من جانبيها العام والتحليلي، تأتي المرحلة الأخيرة لاتخاذ القرار المناسب بشأن القرض، وذلك حسب التنظيم المعمول به في كل بنك.

وبناء على تحليل الوضعية المالية للصيدلية بالاعتماد على: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، نسب المردودية، ومعايير التقييم، تم تشخيص وضعيتها بأنها وضعية تسمح لها بالاستفادة من القرض، التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض إيجابي على العموم، ومشجع على مواصلة إجراءات منح القرض، لذلك قرر البنك منح القرض المطلوب للصيدلية طالبة القرض.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الجزء إلى دراسة حالة ملف قرضبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة المسيلة -، حيث حاولنا إلقاء الضوء على أهم الدراسات التي تجريها الوكالة من أجل منح القرض، والتي تتمثل في دراسة الوضعية المالية للعميل من خلال الوثائق المقدمة من طرفه والمتضمنة الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج التي تمكن البنك من حساب بعض النسب الخاصة بالخرينة، نسب الهيكلية، نسب المردودية الخاصة بنشاطه، والتي تمكن فعلا من الوصول إلى معطيات حقيقية تعكس الوضعية المالية للعميل، وفي الأخير نؤكد على أهمية استخدام طرق وأساليب التحليل المالي في تشخيص وضعية طالب القرض وأهميتها في اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا في موضوع التحليل المالي للقوائم المالية بشقيه النظري والعملي، نرى أن التحليل المالي وسيلة فعّالة لاتخاذ القرارات وتحقيق الرشادة في القرارات، ويمكن لأي مشروع استخدامه لتقييم نجاح أو فشل السياسات التي يعتمدها.

يعتمد التحليل على مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية التي تُساعد على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية، ويُقترح من خلالها حلول تساعد في التحول من حالة الضعف والحفاظ على نقاط القوة وتعزيزها. تهدف جميع هذه الجهود إلى تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها البنوك.

ولم يقتصر نشاط البنك الشعبي الجزائري على العمليات التقليدية، بل تطورت خدماته وعملياته لتتماشي مع التطور التكنولوجي المعاصر، يقدم البنك خدمات متنوعة، ويعتمد على التحليل المالي للكشف عن الوضع المالي لعملاء طالبي القروض وقدرتهم على سداد التزاماتهم في الأوقات المحددة.

النتائج:

- تساعد أدوات التحليل المالي إدارة البنك على اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.
- يعد التحليل المالي من أكثر الوسائل نجاعة في اتخاذ القرارات المالية.
- لبنك القرض الشعبي الجزائري أهداف متعارضة (الربحية، السيولة، الأمان)، ويسعى دائما للتوفيق بينها.
- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة المسيلة- بتشخيصه للوضع المالي بناء على تحليله للميزانية المالية وجدول حساب النتائج.
- تقوم البنوك التجارية بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه.
- يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على التحليل المالي باعتباره وسيلة لكشف نقاط القوة والضعف للمؤسسة طالبة القرض.
- تعتبر دراسة الجدوى المالية للمشروع من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة المسيلة- هي الدراسة التي تسبق تنفيذ المشاريع بحيث تحدد إمكانية نجاحها وفشلها.

الاقتراحات:

بناءً على دراستنا للموضوع، نوصي ببعض النقاط:

- التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، حيث ينبغي أن نعطي أهمية كبيرة لأدوات التحليل المالي لفهم وتقييم الأداء المالي.
- تساعد الأدوات في تحديد نقاط القوة والضعف، وتمكن الإدارة من التعامل مع تلك النقاط واتخاذ القرارات المناسبة.

الخاتمة

- توفير تقنيات وتسهيلات جديدة لتقديم القروض، ينبغي على البنك الشعبي العمل على تطوير وتحسين عملية منح القروض، وذلك من خلال توفير تقنيات جديدة وآليات سهلة تساهم في تسريع وتسهيل عملية تقديم القروض للعملاء المستحقين.
- خلق بيئة عمل ملائمة وتحفيز الموظفين، يجب أن يهتم البنك بخلق بيئة عمل ملائمة ومحفزة للموظفين، وذلك من خلال توفير فرص التدريب والتطوير المستمر، وتحفيزهم لزيادة كفاءتهم المهنية واكتساب الخبرة اللازمة لتقديم خدمات متفوقة.
- استحداث طرق جديدة لتطوير العمل البنكي، ينبغي على البنك الشعبي السعي إلى ابتكار وتطوير طرق جديدة لتحسين وتطوير العمل البنكي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات اداء في البنوك اسلامية، دار النفائس، عمان، 2008.
2. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الاولى، دار الذاكرة، عمان، 2013 ص.
3. أسعد حميد العلي "إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر"، الطبعة الاولى، دار الذاكرة، عمان، 2013.
4. إلياس بن ساسي يوسف قريشي، مرجع التسيير المالي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
6. بلعور سليمان، التسيير المالي، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
7. بوشنكير ميلود و زغيب مليكة، التسيير المالي حسب الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010.
8. حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض والتوسع النقدي في البنوك، دار الاعصار العلمي، عمان، ط1، 2019.
9. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 2000.
10. خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، عمان.
11. رحيم حسين، اقتصاد المعرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة اولي، قسنطينة، الجزائر، 2006
12. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الاول، قسنطينة، 2008.
13. رحيم حسين، كتاب الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط01، 2008.
14. شاکر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة2، 2000.
15. طارق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة اولي، عمان، 2009.
16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة السابعة، 2010.
17. عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحف، الادارة المالية، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، 2007.
18. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008 .
19. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2012 .
20. محمد الصرفي، التحليل المالي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
21. محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، 2013.
22. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2006 .

قائمة المراجع

23. محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
24. مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، طبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006.
25. موسي فضل المولي مالك، التحليل المالي، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007.
26. ناصر دادي، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، ط1، دار المحمدية العصامة، الجزائر، 1998.

المطبوعات الجامعية:

27. بن فرج زوينة، محاضرات في مقياس المحاسبة البنكية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة اقتصاد نقدي وبنكي، برج بوعرييج، 2016/2015.
28. سعيدة بورديمة، "التسيير المالي"، مطبوعة دروس في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2015.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم: 01

جدول رقم (3-4) الميزانية المالية المقللة لعناصر الخصوم لسنة 2015-2016

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
33502410	31899006		الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات مدمجة فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة 1
8555924	6718735		النتيجة الصافية (نتيجة صافية حصة المجمع) النتيجة الصافية في سنة 2014 رؤوس أموال أخرى /الترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة
38617742	42058334		حصة ذوي الأقلية
			المجموع
1131754	648670		الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
1131754	648670		مجموع الخصوم غير جارية
34680660	32817753		الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه
4531087	8936041		ضرائب
145653	82739		ديون أخرى
4124926	4028731		خزينة سلبية
43482326	45865264		مجموع الخصوم الجارية
86672414	85131676		مجموع عام للخصوم

الملاحق

الملحق رقم: 02

جدول رقم (1-3) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنة 2014

صافي	صافي N	إهلاك الرصيد N	الأجمالي N	ملاحظة	الأصول
	327600	23400	351000		أصول غير جارية فارق التقييم تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول مالي أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
	2527484	1447005	3974489		
	2855084	1470405	4325489		مجوع الأصول غير جارية
809	6986163	162497	7148659		الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة زبائن مدينون آخرون الضرائب وما شابهها الحسابات الدائنة الأخرى الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
296	2013527		2013527		

الملاحق

الملحق رقم: 03

جدول رقم (3-5) الميزانية المالية المختصرة لعناصر الأصول

المبالغ			الأصول
2016	2015	2014	
2157000	2900042	2855084	الأصول الثابتة
10470635	8951297	6986163	قيم الاستغلال
4265374	8263272	2013527	قيم المحققة
68238667	66356472	69841356	قيم جاهزة
85131676	86672414	81696129	المجموع

التعليق : نلاحظ بصفة عامة الأصول الثابتة في تزايد وقيم الاستغلال في تزايد أما بالنسبة للقيم الجاهزة نلاحظ تناقص في سنة 2015 وتزايد في سنة 2016 .

جدول رقم (3-6) الميزانية المالية المختصرة لعناصر الخصوم

المبالغ			الخصوم
2016	2015	2014	
38617742	42058334	37285485	الأموال الخاصة
648670	1131754	1655095	ديون طويلة الأجل
45865264	43482326	42755549	ديون قصيرة الأجل
85131676	86672414	81696129	المجموع

التعليق : نلاحظ بشكل عام أن الديون الطويلة في تناقص عبر السنوات الثلاث وأن الديون قصيرة الجل في تزايد عبر السنوات الثلاث .

الملحق رقم: 04

2- التحليل بواسطة المؤشرات المالية

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى مؤشرات التوازن العالي :

رأس مال العامل ، رأس مال العامل الخاص ، رأس مال العامل الأجمالي ، رأس مال العامل الأجنبي ، إحتياجات رأس مال العامل والخزينة الصافية .

1- رأس مال العامل FRNG : ويحسب وفق العلاقة :

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

جدول رقم (3-9) حساب رأس مال العامل (الوحدة د ج)

2016	2015	2014	
39266412	43190088	38940580	الأموال الدائمة
2157000	2900042	2855084	الأصول الثابتة
37109412	40290046	36085496	رأس مال العامل

الأموال الدائمة تتمثل في الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل

التعليق : رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن الصيدلية في وضع سليم وهو ما يعني أن الصيدلية تملك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال وأن الصيدلية تقدر على تمويل استثماراتها وباقي إحتياجاتها المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة

الملاحق

الملحق رقم: 05

جدول رقم (7-3) الميزانية المالية المقلصة لعناصر الأصول .

المبالغ			الأصول
2016	2015	2014	
2157000	2900042	2855048	الأصول الثابتة
82974676	83772372	78841046	الأصول المتداولة
85131676	86672414	81696130	مجموع الأصول

التعليق : نلاحظ بشكل عام تزايد في الأصول الثابتة خلال السنوات 2014 و2015 وتناقص في سنة 2016 وتزايد في الأصول المتداولة في سنة 2014 و2015 وتناقص في سنة 2016 .

جدول رقم (8-3) الميزانية المالية المقلصة لعناصر الخصوم .

المبالغ			الخصوم
2016	2015	2014	
39266412	43190088	38940580	الأموال الدائمة
45865264	43482326	42755549	الديون القصيرة الأجل
85131676	86672414	81696129	مجموع الخصوم

التعليق : نلاحظ بشكل عام أن الأموال الدائمة في تزايد خلال سنة 2015 و في السنتين 2014 و2016 متناقصة .

الملاحق

الملحق رقم: 06

جدول رقم (3-3) الميزانية المالية المقفلة لعناصر الأصول لسنتي 2015-2016

ص	صافي N	إهلاك الرصيد N	الأجمالي N	ملاحظة	الأصول
00	187200	163800	351000		أصول غير جارية فارق التقييم تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني
542	1969800	2792689	4762489		تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول مالي أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
042	2157000	2956489	5113489		مجموع الأصول غير جارية
297	10470635	162497	10633132		الأصول الجارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة زبائن
603	4263272		4263272		مدينون آخرون الضرائب وما شابهها الحسابات الدائنة الأخرى الموجودات وما شابهها
	2102		2102		الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
			68238667		الخزينة
			83137173		مجموع الأصول الجارية
			88250662		المجموع العام للأصول

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المحاسبة والمالية



رقم:

المسيلة في:

إلى السيد:
المستجيب:
المسيلة:

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التريص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد تقارير التريص الميداني، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس الأكاديمي في شعبة تخصص: فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تريصهم الميداني بمؤسساتكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و.ر.س	الإمضاء
01	ربيعي صلاح الدين	202035068502	10001017009650002	
02	نويوة صلاح الدين	202035068504	10002099503397003	
03				
04				

عنوان البحث:
.....
.....

المشرف (الاسم واللقب و الإمضاء)	رئيس القسم (الختم و الإمضاء)	شعبة التريص (الختم و الإمضاء)

